الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة
الجلسة ٤
المعقودة يوم الثلاثاء
٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الرابعة

الرئيس: السيدة فلوريس (أوروغواي)

المحتويات

الإعراب عن التعازي فيما يتعلق بالزلزال الأخير في الهند

البند ١٤٤: تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها السادسة والعشرين (تابع)

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.6/48/SR.4
8 February 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

الإعراب عن التعازي فيما يتعلق بالزلزال الأخير في الهند

١ - الرئيس: أعرب، نيابة عن جميع أعضاء اللجنة، عن التعازي لحكومة الهند فيما يتعلق بالزلزال الذي وقع مؤخرا في بلدها.

البند ١٤٤ من جدول الأعمال: تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها السادسة والعشرين (تابع) (A/48/17 و A/48/296)

٢ - السيد ميرزايي نيجيه (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي قامت، منذ إنشائها، بدور محمود في تطوير مجموعة القواعد الدولية التي تنظم التجارة فيما بين الدول. وكانت حلقاتها الدراسية وندواتها وحلقات العمل المعقودة على الصعيدين الإقليمي والدولي ضرورية لنشر تلك القواعد. وأعرب عن اعتقاده بضرورة مواصلة اللجنة أنشطتها فيما يتعلق باتساق القانون التجاري والتدريب والمساعدة.

٣ - وأضاف أن الوفد الإيراني يلاحظ مع الارتياح أن اللجنة، قامت، أثناء دورتها السادسة والعشرين بوضع مشروع القانون النموذجي لاشتراء السلع والانشاءات في صيغته النهائية واعتماده. وقررت اللجنة أيضا أن تطلب الى الفريق العامل اعداد أحكام أساسية ونموذجية بشأن اشتراء الخدمات لتقديمها الى اللجنة في دورتها السابعة والعشرين. ولا ريب في أن إنجاز هذا المشروع سيكون مفيدا للبلدان النامية في إجراء معاملاتها الاشترائية.

٤ - وأضاف قائلا إن وفده لاحظ أيضا أن اللجنة تلقت تقرير الفريق العامل المعني بالتبادل الالكتروني للبيانات بشأن اعداد قانون موحد للتبادل الالكتروني للبيانات. وكانت هناك حاجة الى هذه القواعد بسبب التقدم الهائل في مجال الاتصالات الالكترونية وللاستفادة من هذه النظم في التجارة الدولية.

٥ - وقال إنه من دواعي الامتنان ما ورد في الفقرة ٢٧٤ من تقرير اللجنة (A/48/17) عن قيام أمانة اللجنة استنادا إلى قرار اتخذته اللجنة في دورتها الحادية والعشرين، بإنشاء نظام لجمع ونشر المعلومات المتعلقة بقرارات المحاكم وقرارات التحكيم ذات الصلة بالاتفاقيات والقوانين النموذجية المنبثقة عن أعمال اللجنة. ولاحظت حكومته كذلك أنه تم إصدار المنشورين الأولين من مجموعة السوابق القضائية المستندة الى نصوص لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (كلوت). ومن شأن هذه المبادرة أن تساعد الممارسين على فهم أحسن للنصوص القانونية التي وضعتها اللجنة وترويج تفسير موحد للقواعد التي وضعتها اللجنة؛ والمساهمة في نشر النصوص التي وضعتها اللجنة. وبناء عليه قد يكون من الملائم ادراج المعلومات التي تم جمعها في برنامج الحلقات الدراسية والأنشطة التدريبية الأخرى التي تم تنظيمها برعاية اللجنة.

(السيد ميرزايـــي نيجيـه، جمهورية إيران الإسلامية)

٦ - وأشار إلى أن اللجنة نظرت أيضا في عدد من المقترحات بشأن المواضيع التي ستدرج في برنامج عملها المقبل. وفيما يتعلق بإمكانية وضع دليل قانوني عن "عقود التحويل الى القطاع الخاص"، قال إنه يتفق مع رأي اللجنة في أنه لا ينبغي لها أن تضطلع بأعمال تتعلق بالتشريع المتصل بالتحويل الى القطاع الخاص نظرا لأن القضايا المختلفة التي يقتضي النظر فيها في إطار هذا الموضوع تتعلق بمجالات أخرى خارج نطاق القانون التجاري، كما أن سياسات الدول تجاه التحويل للقطاع الخاص تختلف اختلافا كبيرا. غير أنه قد يكون من المفيد دراسة هذه الاصلاحات وآثارها من منظور دولي.

٧ - ثانيا، في حين أيد وفده قرار اللجنة الوارد في الفقرة ٢٩٤ من الوثيقة A/48/17، بالشروع في إعداد مبادئ توجيهية للمداولات السابقة على سماع الدعوة في إجراءات التحكيم، فإن وفده يرى أنه يمكن الوفاء على نحو أفضل بولاية من هذا القبيل إذا ما أوكلت الى أحد الأفرقة العاملة التابعة للجنة التي يمكن فيها للخبراء أن يسهموا إسهاما كبيرا في وضع هذه الاجراءات.

٨ - ثالثا، أشار الى أن وفده يتفق مع الرأي السائد في اللجنة بأن المسائل المتعلقة بالإعسار عبر الحدود تستحق مزيدا من الدراسة، وأن وفده يتطلع الى الحصول على الدراسة المتعمقة التي ستجريها الأمانة العامة بشأن استصواب وجدوى وضع قواعد متسقة في هذا المجال.

٩ - وأشار الى الفقرة ٨ من تقرير الأمين العام بشأن منح مندوبي البلدان النامية تسهيلات سفر (A/48/296) والتي أفادت بأن تمثيل الخبراء من البلدان النامية في اجتماعات اللجنة وأفرقتها العاملة مازال منخفضا جدا. وأضاف أن مثل هذا الوجود ضروري للغاية حيث أنه يسهم دون شك في اتساق القانون التجاري الدولي عموما. وأعرب عن تأييد وفده لتوصيات الأمين العام التي اقترح فيها على الجمعية العامة أن تنظر في دورتها الحالية في الانتهاء من مسألة منح مندوبي أقل البلدان نموا تسهيلات للسفر وكذلك منح مندوبي البلدان النامية الأخرى نفس التسهيلات عند الضرورة.

١٠ - السيد زيهانغ كينينغ (الصين): قال إن وفده لاحظ مع الارتياح أن اللجنة اعتمدت رسميا قانونها النموذجي لاشتراء السلع والانشاءات. وأضاف أن وضع القانون النموذجي وتطبيقه على نطاق واسع من جانب مختلف الدول من شأنه أن يعزز زيادة تنمية التجارة الدولية. ولما كان الاتجار بالخدمات قد أصبح عنصرا متزايد الأهمية في التجارة الدولية، فإن من المأمول فيه أن تنجز اللجنة في أقرب وقت ممكن وضع قوانين موحدة بشأن اشتراء الخدمات لكي تختتم بالتالي عملها القيم بشأن توحيد القوانين في مجال الاشتراء الحكومي.

(السيد زيهانغ كينينغ، الصين)

١١ - وأضاف قائلا إن وفده أحاط علما بما أعربت عنه اللجنة من قلق إزاء التقدم البطئ الذي أحرزه الفريق العامل المعني بالممارسات الدولية للعقود. ولما كان قصد الجمعية العامة من إنشاء اللجنة هو توحيد وتنسيق مختلف القوانين والقواعد المحلية المتعلقة بالتجارة الدولية، فإنه من المستصوب أن تمتنع الوفود عن الاصرار على قوانينها وقواعدها المحلية لكي تمضي الأعمال المتعلقة بتوحيد القوانين في يسر.

١٢ - وقال إنه مما يدعو الى الامتنان الملاحظة بأن كثيرا من القواعد الموحدة والاتفاقيات التي وضعتها اللجنة قد حظيت بقبول واسع من جانب المجتمع الدولي. وأشار بوجه خاص الى ما تحقق من نجاح لم يسبق له مثيل في مجال البيع الدولي للسلع. وأضاف أن وفده سينظر بصورة جادة في الاستفادة من القوانين النموذجية والاتفاقات التي وضعتها اللجنة أو التصديق عليها أو الانضمام إليها.

١٣ - السيد روزنستوك (الولايات المتحدة الأمريكية): أعرب عن سعادة وفده لنجاح اللجنة في دورتها لعام ١٩٩٣ من الانتهاء من وضع القانون النموذجي لاشتراء السلع والانشاءات. وأضاف أن القانون النموذجي يعكس المبادئ المقبولة على نطاق واسع المتعلقة بالشراء الذي تموله الحكومة ويتفق تماما مع المبادئ التوجيهية الحالية لمجموعة غات والمتعلقة بالاشتراء.

١٤ - واستطرد قائلا إن الولايات المتحدة أوصت بشدة أن تتخذ الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين قرارا، يثني على اللجنة لانجازها مهمة أخرى أيضا وهي المصادقة على المنتج النهائي ويوصي الدول أن تعتمد أو تستخدم القانون النموذجي بوصفه الأساس للتشريع الوطني.

١٥ - وأعرب عن سعادة وفده أيضا لأن اللجنة عززت نجاحها بشأن السلع والانشاءات بإضافة تشمل اشتراء الخدمات، وأنها تعتزم انجاز هذه المهمة في غضون عام واحد.

١٦ - وقال إن سجل اللجنة يدعو للاعجاب الشديد. كما أن قوتها مستمدة من مصادر كثيرة - بما فيها الأمانة العامة، التي قدمت اسهاما جوهريا في عملها. وفي هذا الصدد، فإن حكومته يساورها القلق إزاء الشواغر في وظائف اللجنة في الرتب الفنية. وعلى الرغم من أن تحديد الأولويات لتوفير الأموال يشكل عنصرا هاما، فإن اضعاف المؤسسات المنتجة ليس مستصوبا بالمرة. والولايات المتحدة على استعداد لتأييد اللجنة السادسة والجمعية العامة في دعوتهما الى شغل الشواغر الحالية كوسيلة لابراز الأولوية العليا التي ينبغي إيلاؤها للوفاء باحتياجات الأمانة العامة للجنة من الموظفين.

(السيد روزنستوك، الولايات المتحـــــدة الأمريكيـــــة)

١٧ - وأعرب عن اعتقاد حكومته بأن برامج عمل اللجنة الحالية والمقبلة تعد واقعية وملائمة ومستجيبة للاحتياجات الحقيقية. كما تدرك حكومته مدى الفائدة التي ستعود على جميع المهتمين بتقديم المساعدة إلى الدول لتمكينها من حضور اجتماعات اللجنة والمشاركة في أفرقتها العاملة. وهذه مسألة متروكة للجنة الخامسة للنظر فيها في إطار أوسع نطاقا.

١٨ - السيد نيوهوز (استراليا): قال إن اللجنة مكنت الأمم المتحدة من القيام بدور نشط في تطوير القانون التجاري الدولي من خلال عملها على تخفيض أو إزالة العقبات القانونية التي تعترض سبيل تدفق التجارة. ولقد نشأت هذه العقبات جزئيا بسبب تعدد القوانين الوطنية وتباينها. وأضاف أن هدف حكومته من تعزيز اتساق للقانون التجاري الدولي كان الدافع في مشاركتها النشطة في أعمال اللجنة منذ انشائها في عام ١٩٦٨.

١٩ - وأعرب عن ترحيب استراليا لقيام اللجنة بوضع القانون النموذجي لاشتراء السلع والانشاءات واعتماده. وأضاف أنه مع وضع فصل إضافي عن اشتراء الخدمات، تكون اللجنة قد اعتمدت نصا شاملا يعالج الجوانب الرئيسية للاشتراء. ومن المأمول فيه قبول أن يحظى هذا النص بقبول واسع وأن يتم تطبيقه من جانب المجتمع الدولي.

٢٠ - وقال إن استراليا تسلم بأهمية العمل الذي قامت به اللجنة بشأن وضع مشروع قانون موحد لخطابات الضمان الدولية وبشأن التبادل الالكتروني للبيانات. وهي مازالت تشارك بنشاط في أعمال الفريق العامل المعني بالممارسات التعاقدية الدولية والفريق العامل المعني بالتبادل الالكتروني للبيانات.

٢١ - ومضى قائلا إن ثمة جزء متزايد الأهمية في أعمال اللجنة يتمثل في مجال التدريب وتقديم المساعدة التقنية. وقد شاركت اللجنة في، أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، في اجتماع عقد بسنغافورة استضافه مجلس التعاون الاقتصادي لمنطقة المحيط الهادئ بشأن تحقيق الاتساق في صكوك القانون التجاري الدولي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وكان الغرض من هذا الاجتماع، الذي شارك فيه ١٨ بلدا، هو النظر في الاتفاقيات والقوانين النموذجية المتعلقة بالتحكيم الدولي في بيع السلع بغية تمكين البلدان الأعضاء في المجلس من اقتسام الخبرة المكتسبة والمعلومات المتصلة بتلك النصوص والعمل في نهاية المطاف على تشجيع اعتمادها على نطاق أوسع.

(السيد نيوهوز، استراليا)

٢٢ - وأضاف أن استراليا قدمت مساعدة تقنية لتلك المبادرة وساعدت في تنظيم الاجتماع. ولما كان الجزء الأكبر من التجارة الاسترالية يتم مع آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، فقد أبدى بلده اهتماما قويا بقوانين التجارة والاستثمار والتزم بتعزيز زيادة الوعي بالاتفاقات المتعلقة بالقانون التجاري الدولي في المنطقة وبتطبيقها عمليا. وسيركز مؤتمر القانون التجاري الدولي السنوي المقبل على الجانب الاقليمي أيضا؛ وسينظر بوجه خاص في التطورات القانونية الأخيرة في الصين واليابان وكوريا الجنوبية.

٢٣ - وقال إن استراليا تثني عموما على العملية المستمرة المتعلقة بنظام مجموعة السوابق القضائية المستندة الى نصوص الأونسترال (كلوت) كوسيلة اضافية لتعزيز البحث في مجال القانون التجاري الدولي. ويمكن، مع زيادة جمع قرارات المحاكم وقرارات التحكيم، رصد التطورات في مجال القانون الدولي على نحو أيسر. وبالاضافة الى ذلك، فإن توافر المعلومات المتعلقة بالتطورات في قوانين الممارسات التعاقدية للدول من شأنه أن يساعد على تحقيق مهمة اتساق القانون التجاري الدولي.

٢٤ - السيد سيدي عابد (الجزائر): قال إن أهمية المسائل التي عالجتها مختلف الأفرقة العاملة التابعة للجنة والنتائج الهامة التي أحرزتها اللجنة، تؤكدان دورها الرئيسي في تطوير القواعد التي تنظم التجارة الدولية. ومع ذلك، لا ينبغي أن يغيب عن بال اللجنة أن من بين أهدافها الرئيسية تعزيز تطوير القواعد القانونية لضمان حد أدنى من العدالة في العلاقات الدولية ولكفالة معاملة البلدان النامية على النحو الملائم لتمكينها من التغلب على الصعوبات الناشئة عن الحقائق الاقتصادية الجديدة.

٢٥ - وأعرب عن اعتقاد وفده بأن القانون النموذجي لاشتراء السلع والانشاءات الذي وضعته اللجنة يشكل اسهاما رئيسيا في قواعد التجارة الدولية؛ ويمكن أن يقلل بفاعلية الوقت اللازم للاشتراء الدولي ويكفل الشفافية للاجراءات المتعلقة بالاشتراء.

٢٦ - وأضاف أن ثمة جانب آخر هام من أعمال اللجنة هو أن هذه القواعد تشكل نموذجا تحتذيه البلدان النامية في إصلاح تشريعاتها الوطنية. وأضاف أن بلده، الذي يمر بمرحلة الانتقال الى اقتصادات السوق، سيكفل أن تقوم قوانين الشراء فيه على القانون النموذجي الذي وضعته اللجنة، وأن ممارساته التجارية تتفق تماما مع القواعد الدولية ذات الصلة.

(السيد سيدي عابد، الجزائر)

٢٧ - وقال إن وضع قانون مشابه يشمل خدمات الشراء سيكون أيضا مفيدا للغاية. ومن الطبيعي أن يراعي قانون كهذا الممارسات القائمة داخل مختلف النظم القانونية. ولا ينبغي لأي أحكام أساسية نموذجية تنظم اشتراء الخدمات أن تتضارب مع المعايير التجارية الدولية السارية أو الجاري إعدادها مثل القانون النموذجي الذي وضعته اللجنة. وعلاوة على ذلك، سيكون من الحكمة اتباع نهج مرن جدا في وضع هذه الأحكام بما يكفل اتساق النظم القانونية.

٢٨ - وأعرب عن ارتياح وفده للجهود الكبيرة المبذولة فيما يتعلق باتساق الممارسات والقواعد القانونية المتصلة بالتبادل الالكتروني للبيانات. وأشار الى وجود حاجة ملحة لوضع أحكام في هذا المجال، يمكن حال اعتمادها أن تشكل اطارا لإعداد اتفاق نموذجي في مجال الاتصال. ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن تأخذ بعين الاعتبار الصعوبات التقنية والمادية التي تعاني منها البلدان النامية في هذا المجال.

٢٩ - وفيما يتعلق بتقارير الفريق العامل المعني بالممارسات التعاقدية الدولية (A/48/17، الفصل الرابع) أثنى وفده على الفريق لما أنجزه من أعمال وأعرب عن الأمل في استكمال تلك الأعمال قبل دورة اللجنة لعام ١٩٩٥.

٣٠ - وأعرب في ختام كلمته عن رغبة وفده في أن يسجل أهمية منح مساعدات مالية للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا، الأعضاء في اللجنة، بما يكفل مشاركتها الكاملة في اجتماعات اللجنة وفي اجتماعات أفرقتها العاملة.

٣١ - السيدة بوم (الكاميرون): لاحظت بارتياح أن اللجنة أنجزت مشروع القانون النموذجي لاشتراء السلع والانشاءات واعتمدته. وأكدت على ضرورة أن يكون القانون النموذجي مجرد نموذج تحتذى به البلدان التي تود تحسين تشريعاتها ذات الصلة وممارساتها المتعلقة بالاشتراء أو وضع تشريع في هذا المجال؛ ولا ينبغي أن يستخدم هذا القانون لفرض شروط على تمويل مشاريع التنمية. وينبغي أن يشرع الفريق العامل المعني بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد في وضع مشروع بشأن اشتراء الخدمات، مع مراعاة الحاجة الى تحقيق الاتساق مع العمل الذي أنجزته مجموعة غات.

(السيدة بوم، الكاميرون)

٣٢ - ولاحظت بارتياح أن الفريق العامل المعني بالتبادل الالكتروني للبيانات سيقوم بوضع قانون نموذجي بشأن هذا الموضوع. وأعربت عن الأمل في أن يتمكن الفريق العامل المعني بالممارسات التعاقدية الدولية من الانتهاء من أعماله بشأن الكفالات وخطابات الاعتماد الضامنة قبل الدورة الثامنة والعشرين للجنة في عام ١٩٩٥. وأضافت أن وفدها يولي أهمية كبيرة لمسألة التدريب والمساعدة التقنية، ولاحظت بارتياح أن أمانة اللجنة قد عززت أنشطتها في ذلك المجال.

٣٣ - وانتقلت إلى مسألة برنامج العمل المقبل للجنة، فقالت إن وفدها يرى ضرورة أن تراعي اللجنة، في اختيار مواضيع للتدوين، الحاجة الى التغلب على العقبات التي تعترض سبيل تنمية التجارة الدولية، فضلا عن التنمية بوجه عام. وأكدت، في ختام كلمتها على الحاجة الى كفالة مشاركة البلدان النامية مشاركة كاملة في عملية توحيد القانون التجاري الدولي.

٣٤ - السيد أوردزونيكيدزي (الاتحاد الروسي): قال إن الإنجاز الرئيسي للجنة في دورتها السادسة والعشرين كان إتمام عملها بشأن القانون النموذجي للاشتراء. وإن القانون سيضع نموذجا لإرساء قواعد موحدة لتنظيم الاشتراء، خاصة من جانب الحكومات، وذلك عن طريق ضمان الصرف الفعال للموارد المالية ومنع ظهور الظروف المواتية لإساءة الاستعمال والفساد. ولاحظ أن العديد من أحكام القانون عالمي الطابع ويمكن استخدامه في صياغة تشريعات وطنية. وإن الاتحاد الروسي، الذي يقوم حاليا باستكمال تشريعاته، يولي أهمية عملية كبيرة للقانون النموذجي، نظرا لاهتمامه بزيادة الاستيراد المركزي للسلع والخدمات إلى الحد الأقصى.

٣٥ - وأضاف أنه، نظرا لكون الخدمات تشكل جزءا دائم التنامي من التجارة العالمية، فإنه لأمر حيوي أن تتابع اللجنة عملها في هذا المجال. وقد يكون من الممكن إعداد باب إضافي للقانون النموذجي للاشتراء، أو صياغة قانون نموذجي منفصل لاشتراء الخدمات، مع الوضع في الاعتبار الطابع الخاص للخدمات.

٣٦ - ومضى يقول إن من المهم أيضا استمرار اللجنة في عملها في مجالين آخرين هما، حل المسائل القانونية عند صياغة ترتيبات تعاقدية باستخدام التبادل الإلكتروني للبيانات، وصياغة اتفاقية (أو قانون نموذجي) بشأن الكفالات المستقلة وخطابات الاعتماد الضامنة. وسوف يؤدي اعتماد مثل تلك الاتفاقية أو ذاك القانون إلى توفير الأساس القانوني للتطبيق القياسي لشكل من أشكال ضمان الالتزامات المالية والتجارية وغيرها من الالتزامات، هي الكفالة المستقلة. وتكتسب صياغة مثل هذا النص أهمية خاصة بالنسبة للاتحاد الروسي، الذي لا تعترف تشريعاته في هذا المجال إلا بمؤسسة الكفالات. ولاحظ أن وجود قانون نموذجي بشأن الكفالات المستقلة سيسد

(السيد أوردزونيكيدزي، الاتحاد الروسي)

الفجوة في القوانين المنظمة للعلاقات بين المشتركين في النشاط الاقتصادي. وسيقوم القانون بدور مفيد في الاشتراء الحكومي وسيكون مناسبا بشكل خاص للهياكل التجارية مثل المؤسسات التجارية والمصارف التجارية التي تظهر في السوق وذلك لضمان التنظيم القانوني اللازم للائتمانات المالية والتجارية ولتعجيل الدفع.

٣٧ - واستطرد قائلا إن النتائج العملية لعمل لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي بالنسبة لحكومته تبدو جلية في اعتمادها عام ١٩٩٣، لقانون التحكيم التجاري الدولي الذي يستند إلى القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي الذي أعدته اللجنة. واستجابة لقرار اللجنة بضرورة تعيين الدول مراسلين وطنيين لتقديم المعلومات بشأن قرارات التحكيم والأحكام القضائية فيما يتصل بتطبيق الاتفاقيات والقوانين النموذجية الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، عين الاتحاد الروسي السيد كوماروف، رئيس محكمة التحكيم التجاري الدولي، في الغرفة الروسية للتجارة والصناعة.

٣٨ - وتابع يقول إن وفده يود أن يعود إلى المواضيع التي طرحت خلال المؤتمر المعني بالقانون التجاري الدولي لعام ١٩٩٢، وخاصة مسألة تنظيم العمليات التي تشمل مقايضة أو تبادلا للسلع، وذلك بصياغة قاعدة ملائمة يمكن أن تكون إضافة إلى اتفاقية فيينا المتعلقة بعقود البيع الدولي للسلع لعام ١٩٨٠. وهناك موضوع هام آخر يتعلق بتوحيد شروط العقود المتعلقة بالغرامات وتقديم المساعدة في تطوير التحكيم التجاري.

٣٩ - وذكر أن وفده يلاحظ مع الارتياح أن اللجنة قد أولت اهتماما فعليا للاقتراحات التي قدمها المشاركون في المؤتمر. ويرى الوفد أن إعداد مشروع المبادئ التوجيهية للمداولات السابقة على سماع الدعوى في إجراءات التحكيم سيمكن المشاركين في هذه الإجراءات من الاستعداد بطريقة ملائمة لمختلف مراحلها. كما أن هناك مواضيع أخرى هامة وتطلعية ينبغي على اللجنة النظر فيها، وهي حوالة الحقوق، والجوانب القانونية للإعسار والافلاس، والمسائل القانونية المتعلقة بالتحويل إلى القطاع الخاص، ومفهوم البناء والتشغيل ونقل الملكية لتمويل المشاريع. ويمكن النظر بصورة شاملة في جميع هذه المواضيع في أفرقة العمل التابعة للجنة.

٤٠ - وأضاف يقول إنه ينبغي على اللجنة الحفاظ على دورها القيادي بين الهيئات الدولية التي تتعامل مع القانون التجاري الدولي. وفي الوقت ذاته، فمن الأمور ذات الأهمية الحيوية أن تكون الدول قادرة على الاستفادة من المساعدة التي تقدمها الهيئات الدولية المعنية في صياغة التشريع المحلي. لذا ينبغي تعزيز دور اللجنة التنسيقي في هذا السياق.

(السيد أوردزونيكيدزي، الاتحاد الروسي)

٤١ - وخلص إلى أن عمل اللجنة في مجال التدريب والمساعدة التقنية يعد حاسما. وقد أعدت الأمانة برنامجا واسع النطاق في هذا المجال؛ وقال إن وفده يرحب بهذا النهج، على النحو الوارد في الفصل التاسع من تقرير اللجنة (A/48/17) وأعرب عن أمله في أن تكون هذه الأنشطة مفيدة عمليا للدول التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٤٢ - السيد ياماموتو (اليابان): لاحظ مع الارتياح اعتماد لجنة القانون التجاري الدولي للقانون النموذجي لاشتراء السلع والانشاءات، الذي صاغه الفريق العامل المعني بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد. وأعرب عن أمله في أن يكون القانون النموذجي مفيدا للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

٤٣ - واستدرك قائلا إن اليابان لديها، مع ذلك، تحفظات بشأن ما إذا كان ينبغي مناقشة مسألة اشتراء الخدمات في الدورة القادمة للفريق العامل. إن هناك حاجة إلى مراقبة كيفية تقبل كل بلد للقانون النموذجي لاشتراء السلع والانشاءات قبل أن يغدو من الممكن النظر في هذه المسألة. ويجري العمل حاليا في إطار مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات")، على توسيع نطاق الاشتراء الحكومي وذلك بتنقيح اتفاقية الغات بشأن الاشتراء الحكومي لتشمل الخدمات. وبالتالي، فمن المهم ضمان عدم وجود ازدواجية وأن يتم تنسيق جهود اللجنة مع جهود الغات. كذلك، فإن القوانين المنظمة للاشتراء الحكومي تصنف بوصفها قانونا عاما، في بعض البلدان، ومن ضمنها اليابان؛ وبالتالي، فقد لا يكون من الملائم أن تقوم لجنة القانون التجاري الدولي بالتصدي لمسألة اشتراء الخدمات، التي قد تدرج، في المستقبل، في قوانين منظمة للاشتراء الحكومي. وذكر أن حكومته تؤكد على أهمية ضمان، في حالة تصدي اللجنة لهذه المسألة، عدم المساس بطابعها الاستشاري والتقني التقليدي نتيجة لعوامل سياسية.

٤٤ - واستطرد قائلا إن اليابان تلاحظ مع الارتياح أن الفريق العامل المعني بالممارسات التعاقدية الدولية مازال يتابع عمله فيما يتعلق بقانون موحد للكفالات وخطابات الاعتماد الضامنة. وفي الوقت ذاته، يعرب وفده عن القلق لما يبدو من تأخر العمل عن الجدول الزمني، ويأمل أن يكون بالإمكان إكماله قبل عام ١٩٩٥. وأضاف أنه ينبغي على الفريق العامل، عند صياغة المواد المتعلقة باجراءات مؤقتة وبالولاية القضائية، ان يولي الاعتبار الواجب والعناية للنظام القانوني لكل بلد، نظرا لأن هذه المواد تتعلق مباشرة بالقانون الاجرائي.

٤٥ - وذكر أن اليابان تعرب عن تقديرها للفريق العامل المعني بالتبادل الالكتروني للبيانات على عمله في مجال اعداد مشروع قانون موحد للتبادل الالكتروني للبيانات والوسائل التجارية لاتصالات البيانات ذات العلاقة. وترى حكومته أن القواعد الموحدة للتبادل الالكتروني للبيانات ينبغي أن تأخذ شكل قانون نموذجي، نظرا لكون

(السيد ياماموتو، اليابان)

الحقل مجالا لابتكارات تكنولوجية سريعة. وعلى الرغم من انهماك منظمات دولية عديدة حاليا في صياغة قوانين تجارية موحدة، فإن لجنة القانون التجاري الدولي هي الهيئة الأكثر ملاءمة لتنسيق مختلف الجهود. وأكد أن هناك حاجة إلى تعاون مستمر بهدف تجنب الازدواجية.

٤٦ - السيد أبو المجد (مصر): أعرب عن التعاطف مع شعب الهند وحكومتها فيما يتصل بالزلزال الذي وقع مؤخرا في هذا البلد.

٤٧ - وأضاف أن وفده يرحب باعتماد لجنة القانون التجاري الدولي للقانون النموذجي لاشتراء السلع والانشاءات والدليل لسن القانون النموذجي وإنشاء أمانتها لنظام مجموعة السوابق القضائية التي تستند إلى نصوص لجنة القانون التجاري الدولي.

٤٨ - ومضى يقول إن مصر على قناعة تامة بأهمية توحيد القانون التجاري الدولي، ولذا، فإنها انضمت إلى جميع اتفاقيات اللجنة التي صدرت حتى الآن وصادقت عليها، وانها تقوم حاليا بصياغة قانونها الخاص المعني بالتحكيم التجاري الدولي والذي يستند إلى قانون الأونيسترال النموذجي بشأن التحكيم.

٤٩ - واستطرد قائلا، إن مصر تشعر بقلق إزاء ضعف مستوى تمثيل البلدان النامية في أعمال اللجنة وفي مداولات أفرقتها العاملة. ولاحظ أن التمثيل الكامل لمختلف الأنظمة القانونية في أعمال اللجنة أمر أساسي إذا أريد للاتفاقيات والقوانين النموذجية أن تكون متوازنة وأن يمكّن بذلك قبولها على أوسع نطاق. وقد اختل التوازن الضروري بصورة خطيرة في الآونة الأخيرة، لغير صالح البلدان النامية، وسيكون لذلك أثر معاكس على شكل عمل اللجنة وطبيعته وعلى مقدرة البلدان النامية ومدى استعدادها للانضمام إلى الاتفاقيات أو سن قوانين نموذجية لم تتمكن من الاشتراك في صياغتها.

٥٠ - وتابع قائلا إن مصر أيدت اعتماد قرار الجمعية العامة ٣٤/٤٧ الذي يطالب اللجنة الخامسة بمتابعة النظر في منح مساعدة للسفر لأقل البلدان نموا والبلدان النامية الأخرى الأعضاء في اللجنة لتمكين تلك البلدان من المشاركة في دورات اللجنة وأفرقتها العاملة. وأكد أن تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ ذلك القرار (A/48/296) لم يدع مجالا للشك في أن تمثيل البلدان النامية كان منخفضا جدا بالفعل وأن تمثيلها في اجتماعات الأفرقة العاملة الثلاثة جميعها لم يتجاوز الثلث. ولاحظ أن عقد اجتماعات متتالية للأفرقة العاملة لن يقدم حلا مرضيا، للأسباب الواردة في تقرير اللجنة بشأن تلك المسألة. وأن المشكلة تزداد تفاقما نتيجة احتمال أن يسعى عدد من البلدان النامية إلى الحد من أنشطة اللجنة وتخفيض عدد أفرقتها العاملة التي تجتمع في الوقت ذاته.

(السيد أبو المجد، مصر)

٥١ - وختم بيانه قائلا إن وفده يأمل في التوصل إلى حل مرض في الدورة الحالية وفي توفير الموارد المالية الضرورية. وأكد انه لا يمكن تحقيق ذلك ما لم يكن هناك اقتناع صادق بامكانية ربط التمثيل العادل، المنصوص عليه عند تشكيل اللجنة، برغبة مماثلة لتمكين جميع أعضائها من المشاركة بصورة متساوية في أعمالها. وعندها فقط، يمكن للجنة أن تؤدي مهامها في مجال توحيد القانون التجاري الدولي بالأسلوب المرغوب ووفقا لولايتها.

٥٢ - السيد مارتنز (المانيا): قال إن وفده يسره ملاحظة ان اللجنة اعتمدت مشروع القانون النموذجي لاشتراء السلع والانشاءات، بالاضافة إلى تعليق يستهدف تقديم الارشاد للهيئات التشريعية التي تقوم باعداد تشريع على أساس القانون النموذجي. إلا أنه من المؤسف، أن القانون النموذجي لم يشمل اشتراء الخدمات. وذكر أن وفده يؤيد مشروع القرار الذي اقترحته اللجنة، ويوصي بضرورة قيام جميع الدول التي لا توجد لديها شروط للاشتراء، باعتماد مثل تلك القوانين، على أساس قانون الأونسيترال النموذجي.

٥٣ - وفيما يتعلق ببرنامج عمل الأونسيترال في المستقبل، قال ان وفده يؤيد بقوة خطة مناقشة مشروع المبادئ التوجيهية للمداولات السابقة على سماع الدعوى في إجراءات التحكيم في دورة اللجنة لعام ١٩٩٤. إلا أنه يود التأكيد على ضرورة قيام اللجنة والأمانة عند إعداد برنامج عمل لجنة القانون التجاري الدولي بالنظر في كل حالة، فيما إذا كانت هناك حاجة قوية للمواضيع كل على حدة على الصعيد الدولي، وما إذا كان بالإمكان توقع قيام الدول الأعضاء بتشريع وتنفيذ النتائج التي توصلت إليها اللجنة. وإذا أريد الاستفادة من الجهود إلى أقصى حد ممكن، فإنه ينبغي وضع أعمال الهيئات الدولية الأخرى كذلك في الاعتبار. وينبغي تجنب ازدواجية الجهود، خاصة في ضوء التوصية الواردة في قرار الجمعية العامة ٣٤/٤٧ بأن تولي اللجنة اهتماما خاصا لترشيد تنظيم أعمالها. ولكن وفده لا يعتقد أن عقد اجتماعات متوالية للأفرقة العاملة التابعة للجنة سيؤدي إلى تحقيق وفورات، ذلك أن كل فريق عمل يتألف من خبراء وطنيين يختلفون باختلاف المواضيع. وبالتالي، لا يمكن توقع أي توفير في تكاليف السفر.

٥٤ - وفي الختام، قال إن وفده يود الاعراب عن قلقه إزاء ضعف تمثيل البلدان النامية في اللجنة وهو يأمل أن تختتم اللجنة الخامسة نظرها في تلك المسألة في القريب العاجل.

٥٥ - السيد بوليتي (ايطاليا): أعرب عن تقدير وفده العميق لاعتماد القانون النموذجي لاشتراء السلع والانشاءات، للجنة القانون التجاري الدولي. وقال إنه يتطلع إلى إعداد اللجنة للأحكام النموذجية لاشتراء الخدمات.

(السيد بوليتي، ايطاليا)

٥٦ - وأكد أنه يود أن يثني على اللجنة لما أحرزته من تقدم في سبيل إعداد قواعد قانونية بشأن التبادل الالكتروني للبيانات ومشروع قانون موحد بشأن الكفالات وخطابات الاعتماد الضامنة. وقال إن المنشورين الأولين من "مجموعة السوابق القضائية التي تستند إلى نصوص الأونسيترال" سيساعدان كثيرا في تعزيز الفهم والتطبيق الموحد للنصوص القانونية التي يشملها النظام. وأن وفده يرحب، بشكل خاص، باعتزام اللجنة إدراج المعلومات التي جمعها نظام "مجموعة السوابق القضائية المستندة إلى نصوص لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي" في برامج الندوات وأنشطة التدريب الأخرى التي تنظم تحت رعايتها. ويسعده ملاحظة أن التقرير أشار إلى احتمال التعاون بين النظام المذكور ومركز الدراسات القانونية المقارنة، وهو مشروع مشترك بين مجلس البحوث الوطني الإيطالي، وجامعة "لا سابيينزا" في روما، والمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (UNIDROIT).

٥٧ - وقال إن إيطاليا تلاحظ مع الارتياح أن مؤتمر الأونسيترال، الذي تأمل أن ترى محاضر جلساته منشورة سريعا، قد اقترح عددا من المواضيع البالغة الأهمية، مثل المداولات السابقة على سماع الدعوى في إجراءات التحكيم، وحوالة الحقوق، والإعسار عبر الحدود. وفي الختام، أعرب عن رغبته في التأكيد على أهمية برامج اللجنة للتدريب والمساعدة، التي ستؤدي إلى زيادة الوعي بأعمال اللجنة ونصوصها القانونية.

٥٨ - السيد مولنار (هنغاريا): قال إن اعتماد الأونسيترال للقانون النموذجي لاشتراء السلع والإنشاءات هو إنجاز هام. ونظرا لأن هنغاريا في سبيلها هي أيضا إلى تحسين قوانينها في مجال الاشتراء، فإنها تولي أهمية بالغة لاعتماد القانون النموذجي. وأضاف أن مشروع الدليل لسن القانون النموذجي للاشتراء سيقوم بدور هام في صياغة التشريع المستند إلى القانون النموذجي. ونظرا لموافقة هنغاريا على وجود حاجة إلى نموذج شامل للتشريع بشأن الاشتراء، فإنها تؤيد الاقتراح الداعي إلى توسيع نطاق القانون النموذجي ليشمل اشتراء الخدمات كذلك.

٥٩ - وختم بيانه قائلا إن وفده يرحب كذلك بأن الفريق العامل المعني بالتبادل الالكتروني للبيانات قد بدأ العمل في قانون موحد بشأن ذلك الموضوع. وإن هنغاريا تولي أهمية بالغة أيضا للتدريب والمساعدة، وتؤيد جهود الأمانة للاضطلاع ببرنامج شامل يستهدف التعريف بإنجازات اللجنة على نطاق أوسع. وأعرب عن شعور وفده بالارتياح التام للتقدم الذي أحرزته اللجنة فيما يتعلق بمواضيع مختلفة أخرى وتأييده لعملها في تلك المجالات. وقال إنه على استعداد لتقديم مساهمات إضافية، بصفته أيضا عضوا في الأونسيترال، في الجهود المبذولة في إطار الأمم المتحدة للمواءمة بين مبادئ ومعايير القانون الدولي وتوحيدها. وأخيرا، قال إنه يود

(السيد مولنار، هنغاريا)

الإعراب عن تقدير وفده لأمانة اللجنة، التي كانت كفاءتها المهنية من العوامل التي أسهمت في نجاح اللجنة في دورتها السادسة والعشرين.

٦٠ - السيد شاليي (أوكرانيا): قال إن بلده طرف في العديد من الصكوك التي وضعت تحت رعاية الأونسيترال، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لفترة التقادم في بيع البضائع، التي كانت قد صادقت عليها عام ١٩٩٣. وأضاف أن البرلمان الأوكراني ينظر حاليا في مشروع قانون بشأن التحكيم التجاري الدولي، يستند إلى قانون الأونسيترال النموذجي بهذا الشأن. وتعتبر أحكام القانون النموذجي سارية المفعول عمليا في أوكرانيا، كما أن الغرفة التجارية الأوكرانية، التي أنشئت في أواخر عام ١٩٩٢، استخدمت القانون النموذجي كأساس للوائح التنظيمية للتحكيم التجاري الدولي.

٦١ - وأضاف أن وفده يرحب بإتمام العمل بشأن القانون النموذجي لاشتراء السلع والإنشاءات. ويرتبط الهدفان اللذان استرشدت بهما الأونسيترال في صياغة القانون النموذجي، وهما الشفافية والوضوح في الاشتراء، ارتباطا وثيقا بشكل خاص بإنشاء اقتصاد سوقي. ونظرا لكون القطاع العام يشكل كامل اقتصاد البلد تقريبا، فإن أوكرانيا تنظر عن كثب في احتمال إصدار تشريع محلي في هذا المجال في المستقبل القريب.

٦٢ - واستطرد قائلا إن وفده أحاط بوجه خاص بعنصر جديد في عمل الأونسيترال في مجال التدوين، ألا وهو مشروع دليل سن القانون النموذجي. وهو يتفق مع المتكلمين السابقين فيما يتعلق بالحاجة إلى سرعة إكمال العمل بشأن توحيد المعايير المنظمة لاشتراء الخدمات.

٦٣ - فيما يتعلق ببرنامج عمل اللجنة المقبل، قال إنه يرى أن العمل على توحيد المسائل القانونية في التبادل الالكتروني للبيانات وإعداد قانون موحد بشأن الكفالات وخطابات الاعتماد الضامنة، لهما أهمية خاصة.

٦٤ - وتابع يقول إن أوكرانيا تعتبر مشكلتي الإعسار عبر الحدود وحوالة الحقوق على قدر كبير من الأهمية في سياق تنمية العلاقات التجارية الخارجية. وهي لا تتفق تماما مع قرار اللجنة إرجاء النظر في المسائل القانونية للتحول إلى القطاع الخاص. فجوانب التحول إلى القطاع الخاص المتعلقة بالمبادئ المنظمة لمساهمة المستثمرين الأجانب في التحول إلى القطاع الخاص والشروط الخاصة بهذه المساهمة تستحق اهتماما فوريا من جانب الأونسيترال ويمكن جعلها قياسية قريبا. لذا يمكن إنشاء معيار واحد في هذا المجال، يمكن أن يكون عونا حقيقيا للبلدان المارة بمرحلة الانتقال إلى الاقتصاد السوقي.

(السيد شاليي، أوكرانيا)

٦٥ - ومضى يقول إن وفده يقدر كثيرا عمل الأونسيترال في مجال التدريب والمساعدة التقنية، خاصة الحلقة الدراسية المعقودة في كييف في عام ١٩٩٣ تحت رعاية اللجنة. ولاحظ أن التوسع في أنشطة اللجنة في هذا المجال سيتيح نشر أفكارها وأهدافها على نطاق أوسع، وييسر تنفيذ ونشر صكوكها القانونية. وأضاف أن اعتماد الصكوك القانونية سيؤدي إلى تعزيز العمل الإعلامي الذي تقوم به أمانة الأونسيترال في إخطار الدول الأعضاء بحالة الصكوك القانونية الأساسية.

٦٦ - وأخيرا، وفي ضوء أعمال اللجنة في دورتها السادسة والعشرين قال إن وفده يؤيد اللجنة فيما يتعلق بالنقاط التي أثارتها والتي تتصل بتحسين الطريقة التي تمول بها، والتي ستنظر اللجنة الخامسة فيها.

٦٧ - السيد نصير (إندونيسيا): أثنى على الأونسيترال لعملها الخاص بمشروع القانون النموذجي لاشتراء السلع والإنشاءات، ولاحظ أن الغرض من القانون النموذجي هو توفير إطار لإقرار لوائح تنظيمية. وبالتالي، يمكن للدول الاضطلاع بتنفيذ اللوائح التنظيمية للاشتراء وإكمال التفاصيل اللازمة دون الحاجة إلى المساس بأغراض القانون النموذجي. ويأمل وفده في أن تضطلع اللجنة بأعمال أخرى تتعلق بصياغة أحكام نموذجية بشأن اشتراء الخدمات.

٦٨ - وأضاف أن وفده يقدر كذلك الجهود التي يبذلها الفريق العامل المعني بالتبادل الالكتروني للبيانات في إعداد قواعد موحدة في هذا المجال. ونظرا لحداثة ذلك المجال وشدة تعقيده التقني، فإن الوفد يوافق على ضرورة استمرار الأمانة في رصد ما يطرأ من تطورات قانونية في المنظمات الأخرى، وتقديم تقرير إلى اللجنة في دورتها القادمة، بهدف تيسير عملها اللاحق. وفيما يتعلق بالتدريب والمساعدة، لاحظ أن الأمانة، نظرا لندرة الموارد، قد وفقت بين الطلبات التي قدمتها بلدان العالم الثالث والدول المستقلة حديثا، وذلك بالتركيز على الحلقات الدراسية الوطنية أكثر من الحلقات الإقليمية. وقال إن وفده يشعر بالاغتباط لتعاون اللجنة مع وزارة التجارة الخارجية الإندونيسية في عقد حلقات دراسية في كل من جاكرتا وسورابايا.

٦٩ - ومضى يقول إن إندونيسيا تأمل أن يتمكن الفريق العامل المعني بالممارسات التعاقدية الدولية من إنجاز عمله المتعلق بمشروع اتفاقية بشأن خطابات الكفالة الدولية بحلول دورة عام ١٩٩٥. وهي تقدر كذلك استعراض اللجنة لوضع الاتفاقيات الدولية، وتعرب عن تأييدها للبرامج المقبلة المحتملة. وتلاحظ أن مسألة التنسيق بين جهود اللجنة وجهود الهيئات الأخرى، خاصة في مجال الترويج لنصوصها وأدلتها القانونية لا تقل أهمية عن ذلك.

(السيد نصير، إندونيسيا)

٧٠ - وأخيرا، قال إن وفده يود الثناء على الأمانة لما أعدته من مذكرات استهلالية تتعلق ببعض المواضيع المقترحة في مؤتمر الأونسيترال. ومن بين المواضيع الرئيسية التي تتصف بأهمية حيوية بالنسبة للبلدان النامية، خاصة بلدان منطقة آسيا وإندونيسيا، المواضيع المتعلقة بالعقود التجارية الدولية، والسلع، ونقل التكنولوجيا، والملكية الفكرية والصناعية، والمدفوعات الدولية، والنقل، والتحكيم التجاري. وستؤدي صياغة اللجنة لقواعد تتعلق بتلك المواضيع، إلى زيادة مساهمة تلك البلدان في الأونسيترال.

٧١ - السيد محمد (رئيس لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي): شكر أعضاء اللجنة على ما قدموه من تعليقات بناءة. وقال إنه سيحيط اللجنة علما بجميع الملاحظات التي أبديت خلال المناقشة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠